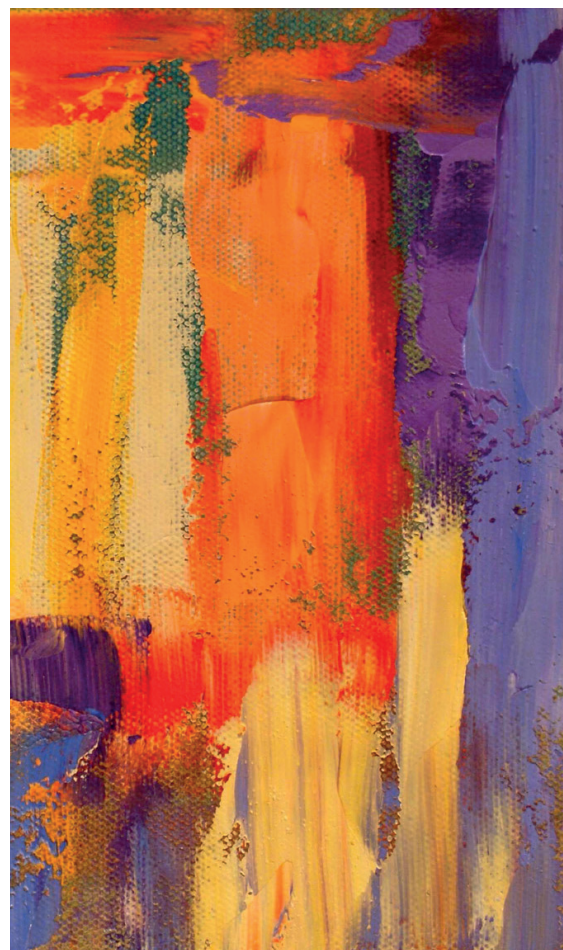




جمهورية مصر العربية
وزارة الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات

استراتيجية المسؤولية المجتمعية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية
إبريل ٢٠١٤



المحتويات

٤	١. مقدمة
٥	٢. المسؤولية المجتمعية
٦	٣. الوضع الراهن
٦	١-٣ المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية
٦	٢-٣ مشروعات المسؤولية المجتمعية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
٨	٤. دور الحكومة في المسؤولية المجتمعية
٩	٥. منهجية العمل
١٠	٦. الإطار العام للعمل في منظومة المسؤولية المجتمعية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
١٠	٧. الرؤية
١٠	٨. الرسالة
١١	٩. الإطار العام للإستراتيجية
١٢	١٠. الأهداف الإستراتيجية
١٢	١-١٠ الحد من الفقر وتحسين جودة الحياة
١٢	٢-١٠ توفير فرص تعليمية وصحية أفضل للفئات الأولى بالرعاية
١٤	٣-١٠ تمكين ذوى الإعاقة
١٤	٤-١٠ تعزيز استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدعم التنمية الريفية
١٥	٥-١٠ تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين
١٥	٦-١٠ الحفاظ على البيئة وترشيد الموارد الطبيعية
١٦	٧-١٠ إدارة المعرفة ودعم مؤسسات المجتمع المدني
١٦	٨-١٠ التعاون الإقليمي والدولي ونقل الخبرات
١٧	١١. المبادئ الأساسية لتنفيذ الإستراتيجية
١٨	١٢. المتابعة والتقييم
١٨	ختام

ملاحق

ملحق ١: البرامج القومية المقترحة

١٩

١٩

١٩

١٩

٢٠

٢١

٢٢

٢٢

٢٣

٢٤

٢٥

ملحق ٢: الجهات المشاركة فى تطوير الإستراتيجية

قائمة الأشكال

٥

شكل رقم (١) : الفئات المستهدفة

٧

شكل رقم (٢) : مشروعات المسؤولية المجتمعية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات طبقاً لمحور العمل

٧

شكل رقم (٣) : مشروعات المسؤولية المجتمعية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات طبقاً للفئة المستهدفة

٩

شكل رقم (٤) : منهجية العمل

١٠

شكل رقم (٥) : الاطار العام للعمل فى منظومة المسؤولية المجتمعية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

١١

شكل رقم (٦) : الإطار العام لإستراتيجية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للمسئولية المجتمعية

قائمة الجداول

٨

جدول رقم (١) : التحديات التي تواجه مشروعات المسؤولية

المجتمعية ودور الوزارة لمواجهتها من منظور الشركات.

٢٥

جدول رقم (٢) : التحديات التي تواجه مشروعات المسؤولية

المجتمعية ودور الوزارة لمواجهتها من منظور مؤسسات المجتمع المدنى.

١- مقدمة

أشارت العديد من الاتفاقيات الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ١٩٦٦ إلى حق كل فرد في مستوى معيشة يؤمن له ولأسرته الغذاء، والملبس، والسكن، والعناية الطبية، والخدمات الاجتماعية الضرورية، وحق التأمين ضد البطالة والمرض والعجز والترمل والشيوخوخة، بالإضافة إلى الحق في إحراز تحسن مستمر في ظروفه المعيشية^١. ويتطلب تحقيق ذلك تضافر جهود شركاء التنمية من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، حيث أن التنمية المتكاملة، والمتوازنة والمستدامة، ودمج المجتمعات المحلية الأكثر فقراً والأولى بالرعاية لا يمكن أن تتحقق من خلال طرف واحد، وإنما تتحقق من خلال السعي لإحداث التكامل والتنسيق بين جهود ومبادرات كافة الشركاء وتعبئة مواردهم بأنواعها المختلفة.

وأدرجت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن إمكانات الأفراد وإنجازاتهم الفردية في مختلف المجالات كالصحة والتعليم والدخل على الرغم من أهميتها لن تضمن التقدم ولن تحقق التنمية المرغوبة، وإنما الإمكانات والعمل على مستوى المجتمع ككل و التماسك والاندماج الاجتماعي، والمساواة والعدالة الاجتماعية هي البوابة للتنمية المستدامة، حيث أن اندماج الفئات المختلفة في المجتمع بما يحقق مبادئ المساواة لا تقل أهمية عن

النجاح الاقتصادي في تحقيق الرفاه والاستقرار الاجتماعي، فطبقاً لتقرير التنمية البشرية^٢ ٢٠١٣، فإن المجتمعات التي تنعم بالمساواة تتفوق على تلك التي تعاني من عدم المساواة في أدائها في جميع مقاييس التنمية البشرية، كما تستفيد من النمو في الحد من الفقر بفعالية أكثر من البلدان التي تشهد فوارق كبيرة بين الفئات المختلفة (تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣)^٣، ومن هنا لابد من تعزيز مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية والدمج في سياسات واستراتيجيات التنمية، والتي تلعب المسؤولية المجتمعية دوراً هاماً في تعزيزها من خلال تنفيذ المشروعات التي تهدف إلى تنمية المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الاستثمار المسئول.

ومن الضروري رفع مستوى التعاطي مع مفهوم المسؤولية المجتمعية على مستوى المؤسسات وتحويلها إلى مستوى المفهوم الاستراتيجي في العمل الحكومي، وربطها بشبكة الكترونية موحدة، وتعميم ثقافتها عبر كافة الوسائل المتاحة، وأيضاً تحفيز المجتمعات المدنية على الانخراط في المسؤوليات الاجتماعية، والعمل على وضع المبادئ الآلية إلى تحسين وتطوير عمل المسؤولية الاجتماعية ودعم برامجها في تحقيق التنمية المستدامة، وأيضاً تحفيز الشركات على الانتقال من العمل في مجال المسؤولية المجتمعية من المشروعات القائمة بذاتها والموزعة على عدة مجالات، وهو ما لا يعد نموذج مستدام للمشروعات وفي ذات الوقت ليس الاستخدام الأمثل للموارد، إلى العمل في إطار إستراتيجية موحدة، وفهم للفوائد المتبادلة ما بين الشركاء والمجتمع.

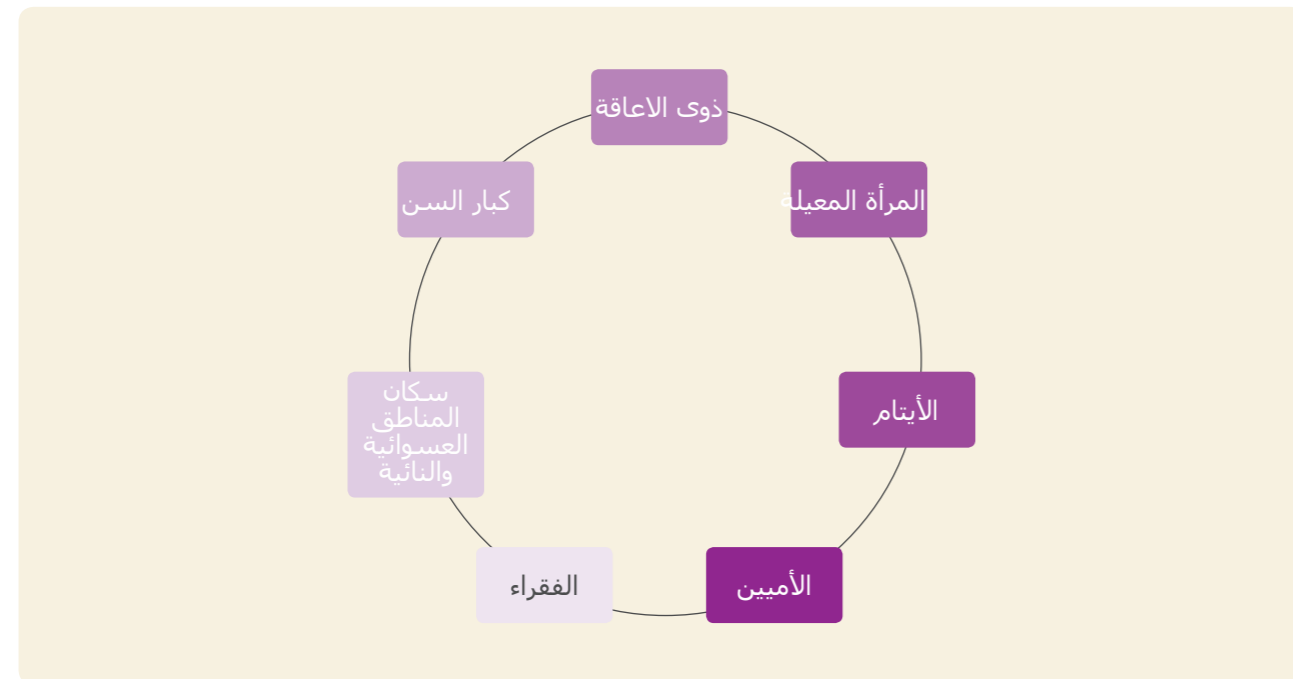
لذا تبنت الوزارة بالتعاون مع كافة الشركاء داخل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تطوير استراتيجية للمسؤولية المجتمعية للقطاع ككل، تعمل بمثابة إطار عام وتوجهات استراتيجية، وتهدف في مجملها لتعظيم الأثر من المشروعات التي تنفذ في إطار المسؤولية المجتمعية، كما تهدف إلى تنظيم المناقشات الجارية والمستقبلية مع الجهات المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع تجنب الازدواجية في تنفيذ المشروعات، ذلك بالإضافة إلى تحديد ونشر الممارسات الجيدة التي يمكن من خلالها تعظيم الاستفادة المجتمعية من خلال شبكات الإنترنت وتقنيات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وتم تطوير هذه الإستراتيجية أخذاً في الاعتبار المشروعات الجارية في مجال المسؤولية المجتمعية، كما تم الاتفاق على عدة مشروعات تقترح كمشروعات قومية، يمكن أن يساهم فيها القطاع ككل من أجل أن توضع هذه الإستراتيجية موضع التنفيذ.

٢. المسؤولية المجتمعية

هناك العديد من تعريفات المسؤولية المجتمعية، تتمحور جميعها حول أن المسؤولية المجتمعية هي ثقافة الالتزام بالمسؤولية نحو المجتمع ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة، وتوفير الدعم والمساندة التامة من قبل الإدارة العليا تجاه التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتتبنى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التعريف التالي للمسؤولية المجتمعية: "التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعه كبيرة من الأنشطة الاجتماعية، مثل محاربة الفقر، وتحسين الخدمات الصحية، ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل، وحل مشكلة الإسكان، والمواصلات وغيرها"، وهو ما يعكس التزام المؤسسة بشكل دائم تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة في التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة للمجتمعات المحلية والمجتمع ككل.

ومن خلال استراتيجية المسؤولية المجتمعية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تولى الوزارة اهتماماً للفئات الأولى بالرعاية والتي تشمل الفقراء، وكبار السن، وذوي الإعاقة، والمرأة المعيلة، وغيرهم، شكل رقم(١)، وحيث أن الحد من الفقر وتمكين الفقراء يأتي على رأس أولويات الحكومة المصرية لعدة سنوات قادمة، وعلى الرغم من قيام الحكومة بالعديد من المبادرات الهادفة للحد من الفقر منذ التسعينيات، إلا أن الأثر المترتب على هذه المبادرات كان محدوداً، لذا فإن منهجية العمل يجب أن تستهدف مبادئ التنمية المتكاملة، ومفاهيم الفقر متعدد الأبعاد، حيث أن معاناة الفقراء لا تقتصر على النقص في الدخل، إذ يتخذ الفقر أبعاداً متعددة منها الحرمان من الصحة والتعليم، وقد نجحت البلدان الأوروبية في منتصف القرن العشرين في الحد من الفقر ليس عن طريق زيادة الدخل فحسب، بل أيضاً بتقديم خدمات عامة مثل الرعاية الصحية والتعليم (تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣)^٤، كما يجب أيضاً أن تتجاوز المسؤولية المجتمعية للشركات مفهوم العمل التطوعي أو الخيري- رغم أهميته وضرورته والحاجة إليه- إلى التزام الشركة بمسئولياتها تجاه المجتمع والتي يجب أن تنفذ في إطار توجهات استراتيجية ومحاور عمل من أجل تعظيم الاستفادة من مشروعات المسؤولية المجتمعية، والتي يجب أن تقاس من خلال مؤشرات قياس لتحديد مدى اتساق استراتيجيات الشركات مع الأهداف التنموية للدولة.



شكل رقم (١) : الفئات المستهدفة

٤- Holmes, L. and Watts, R (2000) Corporate Social responsibility: Making Good Business sense, World Business Council for Sustainable development, Geneva
٥- مرجع سابق

١- د. ابتسام الجعفراوي- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية- مبادرة دعم حقوق وحرمان المرأة المصرية- ٢٠١٣
٢- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣: نهضة الجنوب- تقدم بشري في عالم متنوع
٣- مرجع سابق

٣- الوضع الراهن

١-٢ المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية

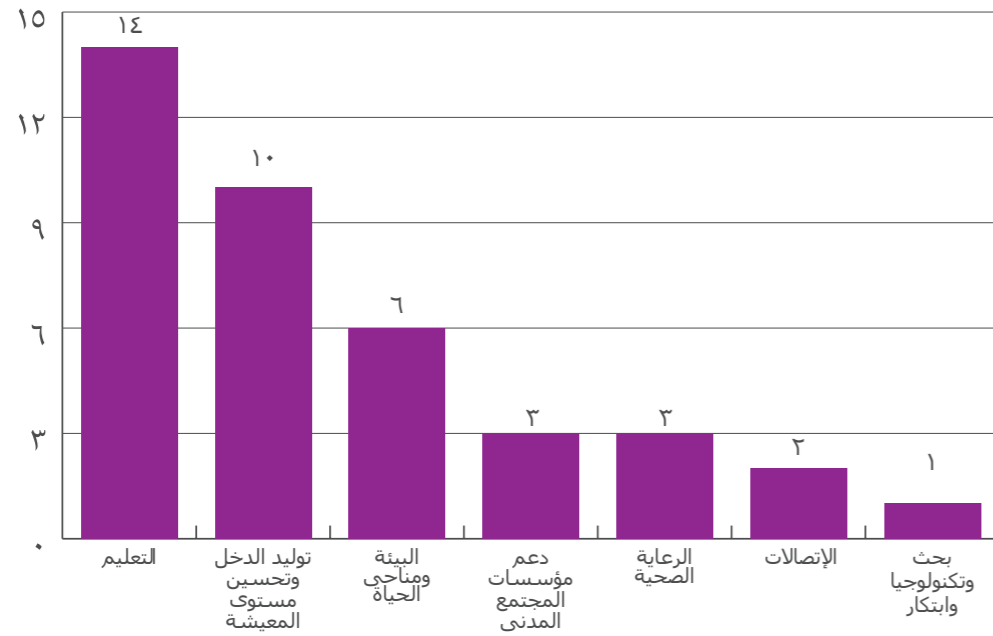
تواجه مصر العديد من التحديات من أهمها اتساع الفوارق بين الطبقات، وارتفاع معدلات الأمية والفقر والبطالة، مما يمثل عائقاً أمام النهوض الشامل واستدامة التقدم.

يبلغ عدد سكان مصر ٩٢ مليون نسمة، ويزداد بمعدل ٢ مليون نسمة سنوياً بنسبة ٢,١٧٪، وهو معدل زيادة سكانية ضخمة وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، وتقدر معدلات الفقر للعام ٢٠١٠/٢٠١١ (أقل من ٨,٥ جنيه مصري للفرد يومياً) ٢٥,٢٪ بارتفاع ٢,٦٪ عن العام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ومعدلات الفقر المدقع (أقل من ٥,٧ جنيه مصري للفرد يومياً) بنسبة ٤,٨٪، وهذا يعنى أن نحو ٦١٪ من القرى تعيش تحت خط الفقر منهم ٢٠٪ يعيشون في فقر مدقع^٦.

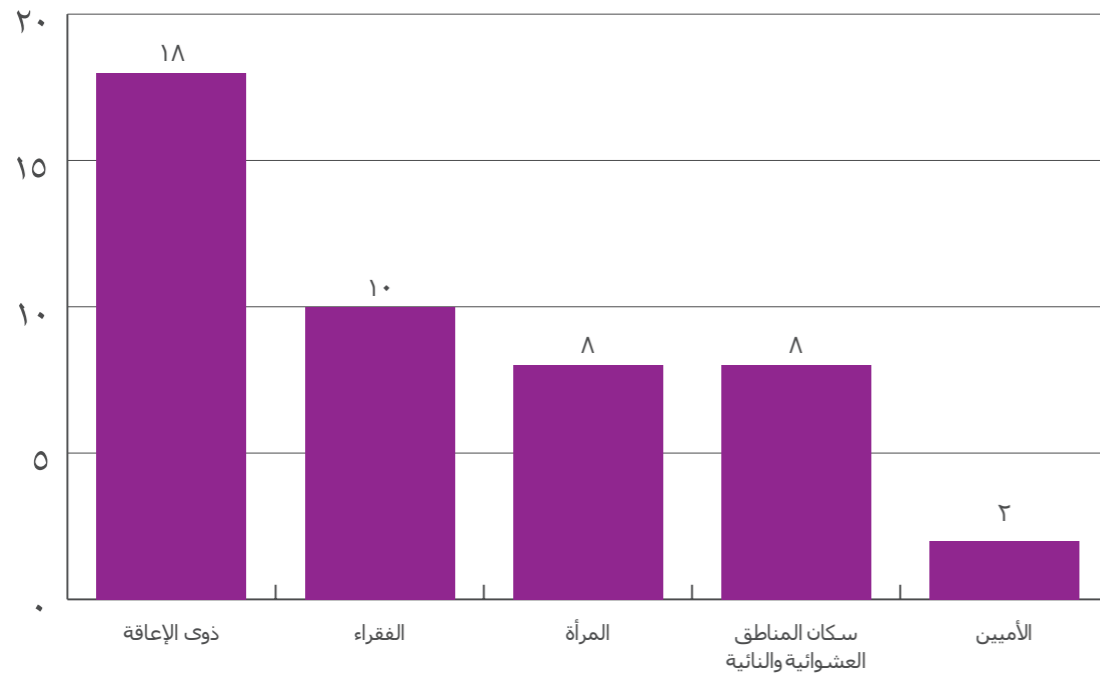
بلغت نسبة الأمية في مصر ٢٤,٩٪ عام ٢٠١٢، والتي ترتفع في الإناث (٣٢,٥٪) عنها في الذكور (١٧,٦٪)، ويعانى أكثر من ثلث الفقراء من الأمية بينما لم تحصل الغالبية العظمى من الفقراء سوى على تعليم ابتدائي على الأكثر، ووصل عدد المتعطلين عن العمل في العام ٢٠١٣ إلى ٤,٣ مليون متعطل بنسبه ١٢,٧٪ من إجمالي قوه العمل، حيث بلغت نسبة البطالة بين الإناث ٢٤,١٪ مقابل ٩,٣٪ بين الذكور (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٢ و٢٠١٣).

٢-٢ مشروعات المسؤولية المجتمعية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

وفى إطار المسؤولية المجتمعية، تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والجهات والهيئات التابعة لها، والشركات العاملة في المجال، وأيضاً مؤسسات المجتمع المدني العاملة فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتنفيذ العديد من المشروعات التي تهدف إلى الارتقاء بالفئات الأولى بالرعاية، وذلك فى مجالات عدة مثل الصحة والتعليم وتمكين ذوي الإعاقة وتوفير المسكن اللائق وغيرها، ويبين الشكل رقم (٢)، والشكل رقم (٣) عدد المشروعات التي تنفذ من خلال القطاع طبقاً لمحور العمل والفئة المستهدفة على التوالي، إلا أن هذه البرامج لا تنفذ فى إطار عام يضمن تكاملها وتوجيهها التوجيه الأمثل، لذلك ارتأت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومن منطلق أهمية التحرك الحكومي تجاه برامج المسؤولية المجتمعية لدفع الجهود في هذا المجال، ضرورة تعظيم الفائدة من هذه المشروعات من خلال دعم التعاون والشراكة والتكامل بين المشروعات المختلفة، لمواجهة تحديات العملية التنموية فى مصر.



شكل رقم (٢)*: مشروعات المسؤولية المجتمعية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات طبقاً لمحور العمل- أبريل ٢٠١٣



شكل رقم (٣): مشروعات المسؤولية المجتمعية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات طبقاً للفئة المستهدفة- أبريل ٢٠١٣

* يمكن أن يستهدف المشروع الواحد أكثر من فئة من الفئات

٦ - مسح دخل الأسرة والإنفاق والاستهلاك- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- ٢٠٠٩ و ٢٠١١

٤. دور الحكومة فى المسؤولية المجتمعية

تلعب الحكومة دوراً أساسياً وضرورياً لدعم المسؤولية المجتمعية للشركات والتنسيق بين جهود الشركاء، ومن أجل تعظيم الاستفادة من دور وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تم حصر العقبات والتحديات التى تواجه مؤسسات المجتمع المدنى وشركات القطاع سواء المحلية أو متعددة الجنسيات فى مجال تنفيذ مشروعات المسؤولية المجتمعية، وتلقى مقترحاتهم حول ما يمكن أن تقدمه الوزارة لمساعدتهم لمواجهة هذه التحديات ويبين الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢) التحديات التي تواجه تنفيذ مشروعات المسؤولية المجتمعية والنقاط التي يمكن من خلالها أن تساهم الوزارة فى دعم تنفيذ مشروعات المسؤولية المجتمعية من منظور كلاً من الشركات ومؤسسات المجتمع المدني علي التوالي.

جدول رقم(١): التحديات التي تواجه مشروعات المسؤولية المجتمعية ودور الوزارة لمواجهةها من منظور الشركات

التحديات	دور الوزارة
عدم استدامة الفكر والتوجه تجاه المسؤولية المجتمعية داخل المؤسسات الحكومية.	إزالة القيود الإدارية والروتين.
صعوبة تحديد والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني كشركاء لمشروعات المسؤولية المجتمعية.	بناء قاعدة بيانات مؤسسات المجتمع المدني.
ازدواجية المشروعات.	توفير التوجيه بشأن المشروعات التي تريد الحكومة للشركات أن تشارك بها.
الخلط بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري.	إقامة حوار منظم بين الحكومة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين.
تركيز بعض المنظمات غير الحكومية على الجانب المالي فقط من الشراكة.	زيادة الجوائز الحكومية للشركات التي تساهم في التنمية الاجتماعية والتي تكون شراكات متميزة مع المجتمع المدني.
غياب معايير قياس تحقق أهداف المشروعات	وضع معايير لضمان تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية، وعدم استغلال المنابر لتحسين صورة بعض الشركات دون تحقيق الأهداف الأساسية للمسؤولية المجتمعية.
	التقدير للمشروعات التي تقوم بها الشركات من خلال المسؤولية المجتمعية لها.
	تشجيع تبادل الخبرات بين الشركات فى مجال المسؤولية المجتمعية.
	تشكيل لجنة مشتركة للمسؤولية الاجتماعية للشركات، تضم أعضاء من المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال والمجتمع المدني.

جدول رقم(٢): التحديات التي تواجه مشروعات المسؤولية المجتمعية ودور الوزارة لمواجهةها من منظور مؤسسات المجتمع المدني

التحديات	دور الوزارة
غياب الموارد المالية الكافية للمنظمات غير الحكومية.	إنشاء صندوق لدعم المبادرات الاجتماعية.
عدم التزام بعض الشركات بالاستمرارية فى المشروعات.	نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات، وخاصة المشروعات.
الإجراءات الحكومية والروتين.	زيادة الجوائز الحكومية للمنظمات غير الحكومية، ووضع جوائز خاصة للمتميزين من المنظمات غير الحكومية فى مجال التنمية الاجتماعية.
	توفير قائمة بمشروعات التنمية الاجتماعية ذات الأولوية، والتي يمكن أن تساهم فيها الشركات.

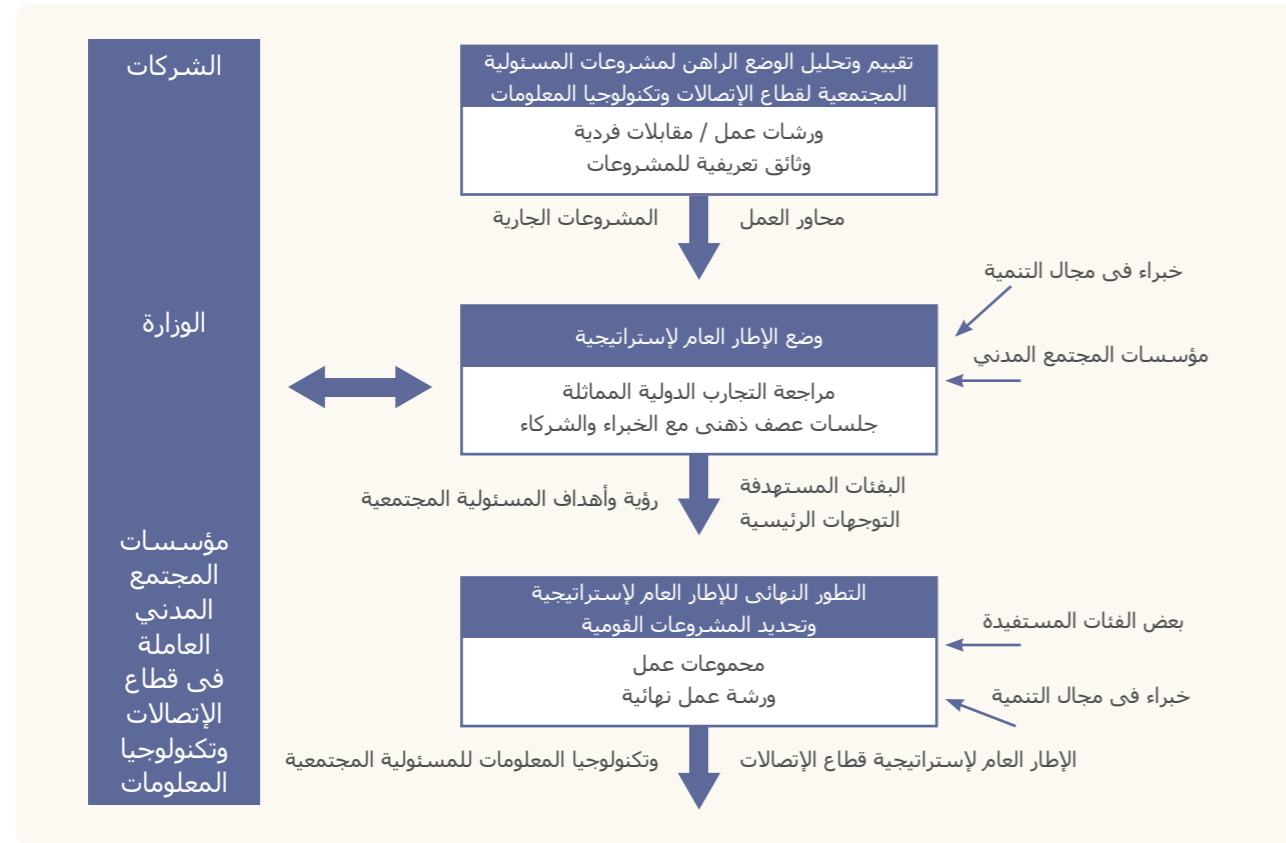
وقد ارتأت مؤسسات المجتمع المدني أهمية دورها فى نشر الوعي بين الشركات حول أهمية المساهمة فى أنشطة المسؤولية الاجتماعية ودورها فى التنمية المجتمعية.

٥. منهجية العمل

اعتمدت منهجية العمل على المشاركة الفعالة من قبل الجهات التابعة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وشركات القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، حيث أنقسم العمل إلى ثلاث مراحل رئيسية هي: تقييم وتحليل الوضع الراهن، تحديد ملامح الإطار العام للإستراتيجية، التطوير النهائي للإستراتيجية (شكل رقم ٤):

■ تقييم وتحليل الوضع الراهن: والذى هدف بالأساس إلى حصر المشروعات الجارية، والتي تنفذ من قبل الجهات المختلفة داخل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال عقد عدة ورشات عمل ومقابلات فردية مع كافة الشركاء، وإعداد وثيقة تعريفية لكل مشروع من المشروعات الجارية.

■ تحديد ملامح الإطار العام للإستراتيجية: بناءً علي مراجعة بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصري، والتجارب الدولية في استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للمسؤولية المجتمعية، ومناقشة محاور العمل وأهداف الإستراتيجية مع الشركاء، تم إعداد وإرسال استقصاء رأي حول رؤية الشركاء لإستراتيجية المسؤولية المجتمعية للقطاع، والتي بنى عليها تم وضع التصور المبدئي للإستراتيجية، وفي هذه المرحلة اتفق الشركاء علي ضرورة اقتراح عدة مشروعات قومية تساهم فى تنفيذها عدة جهات من داخل القطاع، علي أن تكون هذه المشروعات القومية امتداداً لمشروعات جارية



شكل رقم (٤) : منهجية العمل

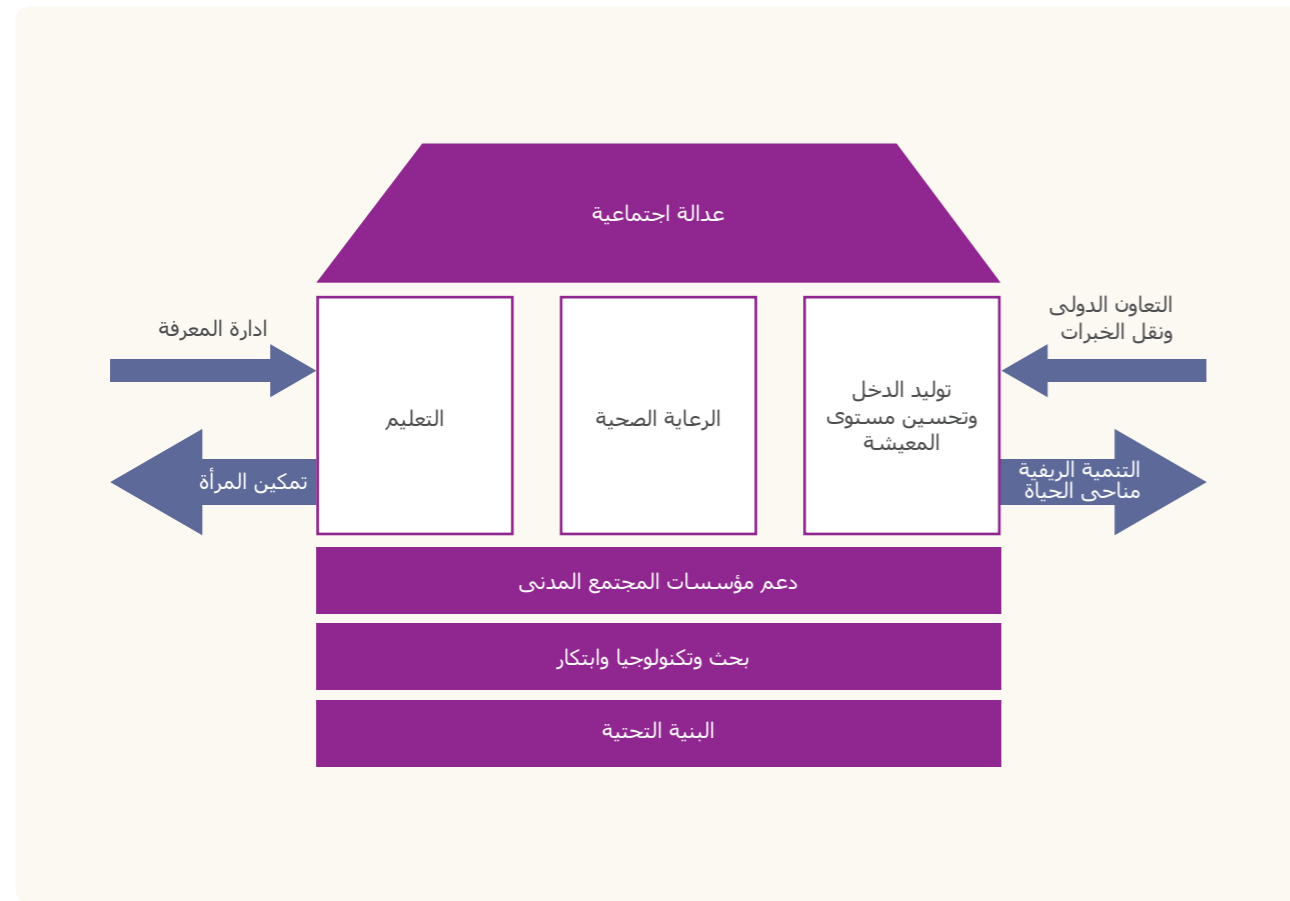
■ التطوير النهائي للإستراتيجية: فى هذه المرحلة وبالإضافة إلى مناقشة ما تم التوصل إليه فى مرحلة (تحديد ملامح الإطار العام للإستراتيجية) مع كافة الشركاء من داخل القطاع، تم دعوة بعض الخبراء فى مجال التنمية المجتمعية من خارج قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبعض المستفيدين من الإستراتيجية حتى يتم النظر إلى الإستراتيجية برؤية شاملة، وتم مناقشة الصورة النهائية للإستراتيجية، والاتفاق على المشروعات القومية التى يمكن أن يساهم فيها القطاع تحت مظلة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٩. الإطار العام للإستراتيجية

تهدف الإستراتيجية إلى تعظيم دور القطاع في المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تعظيم الفائدة المجتمعية من المشروعات التي تهدف إلى خدمة وتنمية الفئات الأولى بالرعاية باستخدام أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال دعم شركاء التنمية لاتخاذ نهج مؤسسي استراتيجي للتعاون والشراكة مع بعضها البعض مع أصحاب المصالح ذوي الصلة (المجتمع المدني، الأوساط الأكاديمية، المؤسسات الحكومية وغيرها).

ولابد أن تركز الإستراتيجية علي بنية أساسية قوية تشمل البنية التحتية (وتشمل البنية التكنولوجية، والبنية التشريعية، وغيرها)، والبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار، ومؤسسات مجتمع مدني ممكنة.

وتشتمل الإستراتيجية التي تهدف بالأساس إلى المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية علي ثلاث محاور أساسية هي التعليم، والرعاية الصحية، وتوليد الدخل وتحسين مستوى المعيشة، ذلك بالإضافة إلى محورين عرضيين هما التنمية الريفية وتمكين المرأة، ومن أجل ضمان كفاءة التنفيذ يجب أن تستخدم أدوات إدارة المعرفة والتعاون الدولي للاستفادة من التجارب المحلية والدولية وأفضل الممارسات في المشروعات التي تنفذ في إطار استراتيجية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للمسئولية المجتمعية (شكل رقم ٦).

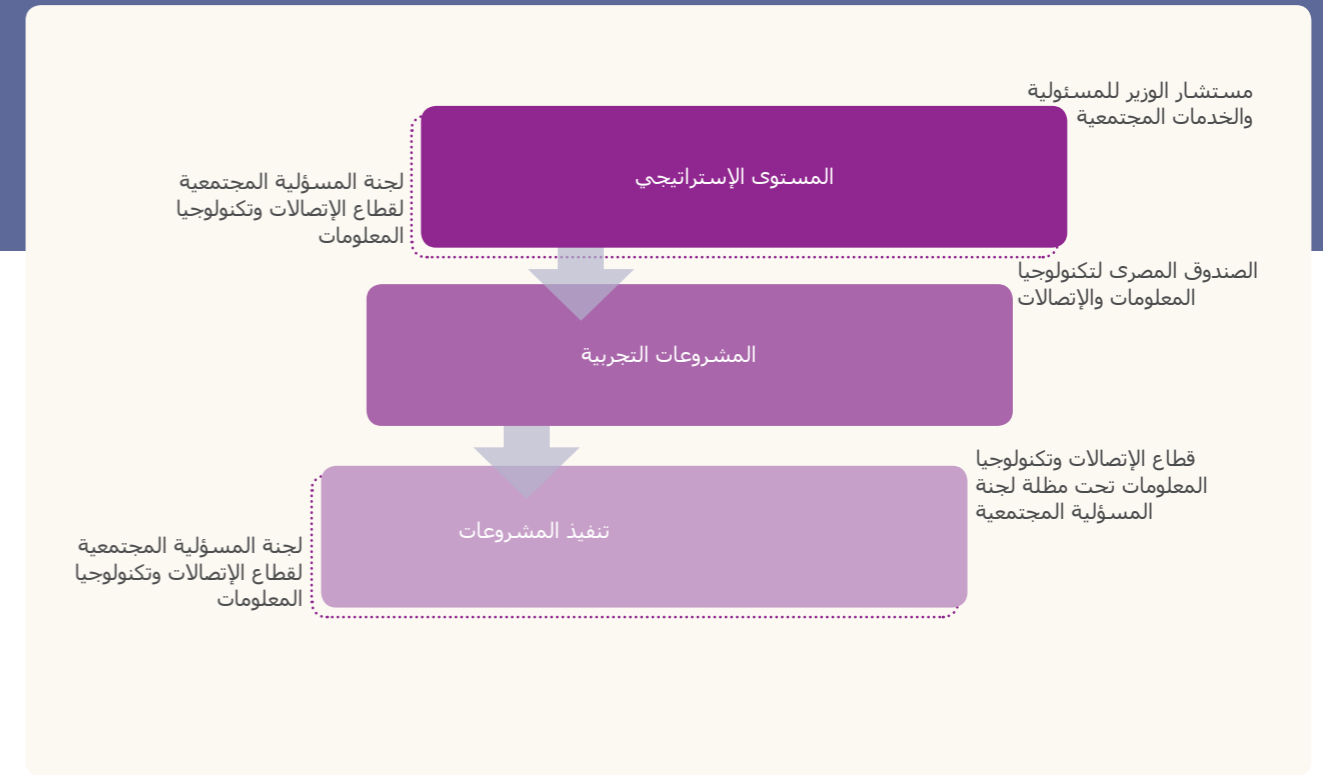


شكل رقم (٦) : الإطار العام لإستراتيجية قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات للمسئولية المجتمعية

٦. الاطار العام للعمل فى منظومة المسئولية المجتمعية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

ينقسم العمل فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى ثلاث محاور رئيسية هي المستوى الاستراتيجي، المشروعات التجريبية، وتنفيذ المشروعات (شكل رقم ٥). ويتم ذلك بالتعاون بين شركاء القطاع وتحت مظلة لجنة المسئولية المجتمعية والتي شكلت بقرار وزاري لتضم ممثلى القطاع الخاص، والشركات متعددة الجنسيات، ومؤسسات المجتمع المدني العاملة فى مجال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وكما يوضح الشكل رقم ٥، يتم تناول القضايا الاستراتيجية فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال مكتب مستشار الوزير للمسئولية والخدمات المجتمعية، ويعنى الصندوق المصرى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمشروعات التجريبية، أما تنفيذ المشروعات فتتم بالتعاون بين كافة شركاء القطاع تحت مظلة لجنة المسئولية المجتمعية.



شكل رقم (٥) : الاطار العام للعمل فى منظومة المسئولية المجتمعية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

٧. الرؤية

مجتمع معرفه رقمى تقوم فيه المسئولية المجتمعية بدوراً فاعلاً فى تحقيق العدالة الاجتماعية

٨. الرسالة

تفعيل أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال المسئولية المجتمعية لشركاء القطاع من أجل تمكين الفئات الأولى بالرعاية وتحقيق العدالة الاجتماعية

١٠. الأهداف الإستراتيجية

تشمل الإستراتيجية ثمانية أهداف رئيسية هي: إستخدام الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أجل:

- الحد من الفقر وتحسين جودة الحياة.
- توفير فرص تعليمية وصحية أفضل للفئات الأولى بالرعاية.
- تمكين ذوي الإعاقة.
- تعزيز استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدعم التنمية الريفية.
- تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين.
- الحفاظ علي البيئة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية.
- استخدام أدوات ادارة المعرفة لدعم مؤسسات المجتمع المدني.
- تفعيل التعاون الدولي ونقل الخبرات فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للمسئولية المجتمعية.

١٠-١ الحد من الفقر وتحسين جودة الحياة

تهدف البرامج داخل هذا المحور إلى تعزيز التنمية المستدامة والحد من الفقر من خلال تمكين الفئات المهمشة من المعرفة، وتوفير الخدمات الأساسية التي تعزز حياتهم ومن ثم تمكينهم من تولي مسؤولياتهم، وهناك العديد من التجارب الدولية والممارسات التي يمكن الاستفادة منها والتي عكست بشكل واضح دور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مكافحة الفقر من خلال توفير الخدمات الأساسية للسكان الأكثر ضعفاً وتهميشاً، منها على سبيل المثال الإذاعات المحلية، وتطوير مراكز الخدمة وانتشار استخدام المزارعين والصيادين وأصحاب المشاريع الصغيرة للهواتف النقالة من أجل الحصول على المعلومات الحيوية.

ويتضمن العمل فى هذا المحور العديد من البرامج منها:

- بيوت التكنولوجيا نقاط مضيئة

التوسع فى إنشاء بيوت التكنولوجيا كنقاط نفاذ عمومية مجتمعية متعددة الأغراض تتيح النفاذ أمام الأفراد إلى مختلف موارد الاتصالات، وخاصاً الإنترنت، مجاناً أو بتكلفة قليلة، بالإضافة إلى التوسع فى الخدمات المقدمة للمواطنين طبقاً لاحتياج المجتمعات المحلية، والتي يمكن أن تشمل معلومات عن أسعار المحاصيل الزراعية بشكل يومي مما يدعم الموقف التفاوضي للمنتجين الزراعيين، وأيضاً معلومات عن الزراعة والأحوال الجوية، وتربية المواشي والأغذية، وذلك من أجل إتاحة النفاذ السريع إلى المعارف والمعلومات الشاملة والمحدثة والتفاصيل ذات الصلة، ذلك بالإضافة إلى استخدامها كمراكز للتعليم عن بعد ومحو الأمية.

- مراكز الاتصال غير الهادفة للربح

تهدف هذه المراكز إلى تشغيل الشباب في المناطق الريفية والنائية، وتقوم الفكرة الأساسية لهذه المراكز على كونها غير هادفة للربح، مما يساهم في تقديم الخدمات بأسعار تنافسية، كما يمكن من خلالها تشجيع العمل عن بعد لتمكين المواطنين من ذوي الاعاقة والمرأة وقاطنى المناطق الريفية والنائية من الالتحاق بالعمل.

■ المختبرات الحية (living labs)

والتي عرّفها الإتحاد الأوروبي «كبيئة الابتكار المفتوح في الحياة اليومية، والتي يتكامل فيها الابتكار القائم على احتياجات السوق مع عمليات خلق خدمات جديدة ومنتجات وبنية تحتية مجتمعية»^٧، ومن خلال هذه المختبرات يمكن مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال حلول ابتكاريه تعتمد بالأساس على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وحيث أن المختبرات الحية قد أنشأت فى بعض الدول مثل جنوب أفريقيا، يجب التعرف على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات فى هذه التجارب لتعظيم الفائدة من هذه المختبرات.

■ البوابات المجتمعية

التوسع فى إنشاء البوابات المجتمعية التى تهدف إلى دعم فئات المجتمع المختلفة، وتشجيع تطوير البوابات التى تدعم مشروعات المسئولية المجتمعية والتي تنفذ في إطار هذه الإستراتيجية، ذلك بالإضافة إلى إدارة محتوى قواعد معرفية متخصصة لتبادل الخبرات وإدارة المعرفة بواسطة المجتمع.

١٠-٢ توفير فرص تعليمية وصحية أفضل للفئات الأولى بالرعاية

■ التعلم والتدريب عن بُعد

تطوير التعلم والتدريب عن بُعد فى المجالات المختلفة لرفع القدرات ومحو الأمية وخاصة في المناطق الريفية والنائية، وذلك من خلال منافذ مجتمعية مثل بيوت التكنولوجيا، ومراكز الشباب، والمدارس وغيرها، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة توفير الموارد البشرية اللازمة للتدريب.

■ التأهيل التكنولوجى للمدارس المجتمعية

المساهمة فى تطوير العملية التعليمية للفئات الفقيرة في المناطق الريفية والنائية عن طريق التأهيل التكنولوجي لطلاب المدارس المجتمعية من خلال التدريب علي أساسيات الحاسب الآلي، وأيضاً من خلال تدريب الميسرين، حيث تعد هذه المدارس هى البوابة الرئيسية للتعليم ومعالجة مشكلة التسرب من التعليم فى المناطق النائية والفقيرة.

■ العلاج عن بعد

التوسع فى استخدام العلاج عن بعد لخدمة المناطق الفقيرة والنائية، وربط الوحدات الصحية بالمستشفيات الحكومية والجامعية داخل كل محافظة على حدي، ويمكن لتحويل على تكنولوجيا Mesh لخدمة المناطق التي لا تتوافر بها البنية التحتية لخدمات الانترنت.

■ الوقاية الصحية

توفير خدمات صحية، ورفع الوعي المجتمعي بأساليب الوقاية من خلال بوابات متخصصة.

تعد الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إحدى أهم الأدوات التي يمكن أن تيسير الحياة اليومية لذوي الإعاقة والذين يبلغ عددهم نحو ١٥ مليون مصري إلى حد كبير، وتوفر لهم فرص تعليمية وتدريبية تضاهي تلك المتاحة لأقرانهم من غير ذوي الإعاقة. وحيث أن هذه الفئة من المجتمع قد عانت من التهميش لفترات طويلة، فقد أولت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إهتماماً خاصاً بهم، وطورت لهم إستراتيجيه منفصلة من أجل خدمة هذه الفئة والاستفادة من طاقاتها المهدرة والتي يمكن لها أن تساهم بشكل فعال في بناء وتنمية الوطن، إذا ما وضعت إستراتيجيات وخطط كفاء تعمل علي دمج وتأهيل ذوي الإعاقة ليصبحوا أعضاء فاعلين ومنتجين.

■ دعم العملية التعليمية لذوي الإعاقة

تطويع أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتوفير فرص تعليمية متكافئة ومناسبة لكافة أنواع الإعاقات ودرجاتها، في مراحل التعليم المختلفة من خلال توفير الأجهزة والبرمجيات اللازمة لدعم دمج الطلاب ذوي الإعاقة في مدارس التعليم العام، ومؤسسات التعليم العالي، وأيضاً مدارس التربية الخاصة، وتأهيل وتدريب المعلمين-الركن الأساسي في العملية التعليمية لذوي الإعاقة- على استخدام تكنولوجيا المعلومات لخدمة عمليات الدمج الكلي والجزئي طبقاً لنوع ودرجة الإعاقة، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بتنمية القدرات الذهنية لذوي الإعاقات الفكرية وفتح مجالات جديدة للفهم والابتكار من خلال التعليم غير الرسمي.

■ التدريب والتأهيل من أجل فرصة عمل أفضل

من أجل ضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على فرص متكافئة للعمل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من المجالات بما يتناسب مع مؤهلهم الدراسي وتأهيلهم المهني بهدف تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من بلوغ أقصى قدر من الاستقلالية وتحسين جودة الحياة لهم، تهدف استراتيجية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لخدمة ذوي الإعاقة إلى فتح أسواق عمل للأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز فرصهم في مباشرة العمل من خلال برامج للتدريب على المهارات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، وأيضاً مبادرة التدريب من أجل التوظيف لذوي الإعاقة من خلال إتاحة فرص تدريب وعمل من خلال مراكز الاتصال، وأيضاً من خلال التعاون مع الشركات الكبرى العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

■ تعزيز البحوث، والتنمية، والابتكار في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لخدمة ذوي الإعاقة

حيث أن التكنولوجيات الحديثة هي أحد أهم الوسائل المساعدة لذوي الإعاقة، وحيث أن مصر تمتلك موارد بشرية مؤهلة وعلى قدر عال من الكفاءة في مجال تطوير البرمجيات، ترمع الوزارة إلى تشجيع تطوير أفضل التطبيقات التكنولوجية وإجراءات و تعزيزات البحوث والتطوير للتكنولوجيات الجديدة الملائمة لذوي الإعاقة مع إعطاء الأولوية للتكنولوجيات قليلة التكلفة مع ضرورة اتاحتها باللغة العربية. وتطمح الوزارة أيضاً إلى إطلاق دعوة لتقديم المقترحات البحثية والابتكارية في «دمج ذوي الإعاقة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعاون مع وزارة البحث العلمي.

١٠-٤ تعزيز استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدعم التنمية الريفية

يعد هذا المحور محوراً عرضياً يتقاطع مع المحاور السابقة، حيث أن المشروعات المختلفة تهدف في مجملها إلى تنمية المناطق الريفية، ويختص هذا المحور بالتالي:

■ ربط المناطق النائية بخدمات الانترنت.

الاهتمام بتوصيل خدمات الإنترنت والإنترنت فائق السرعة للمناطق الفقيرة والنائية واستخدام تكنولوجيا Mesh كأداة لتفعيل العديد من الخدمات الأساسية مثل التعليم عن بعد والعلاج عن بعد في المناطق التي لا تتوفر بها شبكات الإنترنت.

■ تحسين الخدمات المقدمة إلى المناطق الفقيرة والنائية

تمكين المجتمعات المحلية من خلال توفير فرص استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المناطق الفقيرة والنائية، وتشجيع تطوير بوابات مجتمعية وإنتاج محتوى إلكتروني لنشر المعرفة المتعلقة بتلك المجتمعات.

■ تصميم وإنتاج خدمات وبرامج الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لمواجهة تحديات التنمية

يتم ذلك من خلال تشجيع مطوري التكنولوجيا وطلاب الجامعات على تطوير برامج وتطبيقات المحمول التي تساهم في مواجهة التحديات التي تواجه الفئات الأولى بالرعاية من خلال إطلاق مسابقة سنوية للابتكار من أجل المسؤولية المجتمعية.

١٠-٥ تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين

تبلغ نسبة الإناث ٤٨,٩٪ من عدد سكان مصر بالداخل، وجاء ترتيب مصر في تقرير فجوة النوع الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يقيس حجم الفجوة في كفاءة الحقوق الأساسية للمرأة مقارنة بالرجل بالنسبة لأربعة موضوعات أساسية خاصة بالتعليم، والصحة، والمشاركة (الفرص) الاقتصادية، والتمكين السياسي^٨ في المركز ١٢٦ من بين ١٢٥ دولة، وهو ترتيب متأخر إلى حد كبير، أما عن النشاط الاقتصادي فتبلغ نسبة مشاركة الذكور ٧٤,٦٪ من إجمالي عدد الذكور بينما تبلغ نفس النسبة للإناث ٢٢,٥٪ فقط، وتقل الأخيرة عن المتوسط العالمي الذي يبلغ نحو ٥٢٪، كما ترتفع نسبة البطالة بين النساء عنها في الرجال، لذلك فإن الاهتمام بمشاركة المرأة وتشجيعها على الالتحاق بالبرامج المختلفة هو هدف من أهداف كافة المشروعات التي تنفذ في إطار هذه الإستراتيجية، كما تشمل البرامج داخل هذا المحور علي تطوير بعض برامج التدريب والتعليم وتحسين الدخل الخاصة بالمرأة لتتواءم، وثقافة بعض المناطق الريفية والنائية، وتشجيع تطوير البوابات المتخصصة والبوابات المجتمعية التي تتناول موضوعات تقع في اهتمام المرأة وتعمل على رفع درجة وعيها بالأمور الحياتية والصحية المختلفة.

١٠-٦ الحفاظ علي البيئة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية

تواجه مصر العديد من الأزمات فيما يخص الموارد الطبيعية وخاصة المياه والكهرباء، والتي يمكن أن تساهم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في ترشيدهما من خلال نشر الوعي بأهمية وكيفية ترشيد استخدام هذه الموارد، واستخدام أساليب الإدارة الذكية، لذا يتضمن هذا المحور بعض المشروعات منها:

■ حملات التوعية من خلال الهواتف المحمولة لحث المواطنين على ترشيد إستهلاك الكهرباء والمياه.

■ ترشيد الموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة باستخدام أنظمة الإدارة الذكية والمعتمدة على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٨- World Economic Forum, The Global Gender Gap Report, 2012

٩- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمع لبحث القوى العاملة عام ٢٠١١. القاهرة، أبريل ٢٠١١ / ٢٠١٢

١٠- United Nations, DESA, The World's Women 2010, p. 76

١٠-٧ إدارة المعرفة ودعم مؤسسات المجتمع المدني

مما لاشك فيه أنه لا يمكن تطوير منظومة ووضع وتنفيذ استراتيجية وخطط تنفيذية كفاء دون الاستناد إلى بنية معلوماتية قوية، يتم من خلالها دعم التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني من أجل تعزيز التعاون ورفع كفاءة العمل في التنمية المجتمعية، وتوثيق التجارب السابقة وتجارب الدول المختلفة لاستخلاص أفضل الممارسات والدروس المستفادة، ويضم هذا المحور مشروعات منها:

■ تطوير نظام معلومات جغرافي للمسئولية الاجتماعية

والذى يوفر معلومات وبيانات حول المشروعات التى تتم فى إطار المسئولية المجتمعية لشركات ومؤسسات وهيئات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مقابل الاحتياجات المجتمعية وذلك كمرحلة أولى، والتي تتطور في مرحلة لاحقة لتشمل المشروعات التنموية على مستوى الدولة، مما يوفر خريطة طريق واضحة المعالم أمام كافة أطراف المسئولية الاجتماعية، القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومة.

■ بوابة معلومات المجتمع المدني

والتي تهدف إلى توفير أداه فاعلة للتنسيق بين جهود المؤسسات العاملة فى مجال التنمية من خلال توفير معلومات عن محاور ونطاق العمل والخطط المستقبلية لهذه المؤسسات، وأيضاً المشروعات الجارية من أجل تجنب ازدواج العمل مما يعد إهدار للموارد، كما يتم من خلال هذه البوابة توثيق التجارب والمشروعات المختلفة، وتوثيق معلومات عن قصص النجاح وأفضل الممارسات والدروس المستفادة والتي يساهم في توثيقها جميع أصحاب المصلحة من أجل تبادل الخبرات.

■ بناء قدرات العاملين فى مؤسسات المجتمع المدني على استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات

يعد استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات فى إدارة العمل أداه أساسية في تطويره ورفع كفاءته، وبالتالي تقديم خدمات أفضل وعلى نطاق أوسع، مما يعود بفائدة مضاعفة على المجتمع ككل، لذا يمكن أن يساهم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال تطوير بعض البرامج التي تساعد مؤسسات المجتمع المدني علي إدارة مواردها المالية وإدارة مشروعاتها، وأيضاً تدريب العاملين بتلك المؤسسات علي استخدام هذه البرامج لتوفير الوقت والجهد وتطوير عمليات الإدارة بهذه المؤسسات.

١٠-٨ التعاون الإقليمي والدولى ونقل الخبرات

التعاون الدولي وتبادل الخبرات هو أحد أهم الأدوات في عملية التنمية، ومن هنا تولى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أهمية خاصة لهذا المحور، والذي يضم العديد من البرامج منها:

■ إنشاء برامج تعاون مشترك مع الدول المانحة والتي يعد التعاون معها سبيلاً هاماً ليس فقط لتمويل المشروعات، وإنما للاستفادة من خبراتها فى تنفيذ مشروعات مماثلة فى دول مختلفة مثل مشروع المختبرات الحية والذى تم تنفيذه فى جنوب أفريقيا بتعاون فنلندى.

■ المشاركة فى الفعاليات الإقليمية والدولية وذلك من أجل تبادل الخبرات وإقامة الشراكات.

■ المؤتمر الدورى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للمسئولية المجتمعية

والذي يتم فيه مناقشة ما تم تنفيذه من خلال استراتيجية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للمسئولية المجتمعية وقصص النجاح والتعاون بين الجهات المختلفة، كما يعد محفلاً لمناقشة أوجه تعاون جديدة بين الشركاء، ذلك بالإضافة إلي عرض بعض التجارب الدولية التي يمكن أن يستفيد منها المجتمع المصري ومناقشة امكانيات التعاون علي المستوي الدولي.

١١. المبادئ الأساسية لتنفيذ الاستراتيجية

تشمل هذه الإستراتيجية ستة مبادئ أساسية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تنفيذ المشروعات كما يلي:

■ استدامة المشروعات وإمكانية التطبيق على نطاقات جغرافية أوسع

إن الممارسات الجيدة للتنمية والتي تحقق فيها المشروعات أثراً إيجابيه وخاصاً في الحد من الفقر، تتميز بعنصر الاستدامة، وإمكانية إعادة تطبيق المشروعات التجريبية فى مناطق مختلفة وعلى نطاقات أوسع، ويتطلب ذلك مشاركة من مختلف الجهات والمؤسسات والهيئات وأفراد المجتمع المتأثرين بنواتج المشروعات في عمليات التخطيط والإدارة والتقييم، من أجل ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية، و الإسراع بإحداث التغييرات السلوكية الضرورية، وإدراك المواطنين للإمكانيات المتاحة للتنمية الريفية، ومساعدة المواطنين وتدريبهم على أساليب حل المشكلات التنموية حيث أن أحد أهم عناصر الاستدامة هو رفع قدرات وإمكانات الأفراد وتمكينهم بحيث يتحولوا من عبء إلى مورد.

■ تطبيق المشروعات فى إطار جهود تنمية شاملة

من الأهمية أن نعى أن برامج الاتصالات تكنولوجيا المعلومات التى لا تأخذ في اعتبارها الجوانب المتعددة للتنمية لا تحقق النتائج المرجوة منها، لذا يجب أن تكون مشروعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مكون فى مشروعات تنمية أكثر شمولاً، يقودها الطلب المحلى، وتتكيف مع أوضاع المجتمعات المستهدفة، فيجب أن تعطى لمكونات أخرى مثل بناء القدرات، ومشاركة المواطنين، وتطوير المحتوى المحلى ذات الأهمية التي تعطى لتكنولوجيا المعلومات، لذلك فإن تصافر جهود شركاء متعددين، وإشراك المنظمات غير الحكومية هو عنصر حاسم في تصميم وتخطيط وتنفيذ البرامج المتعلقة بالمسئولية المجتمعية.

■ التوازن بين الفئات الأولى بالرعاية

هناك جدل كبير بشأن مساهمة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في ازدياد الفجوة بين الفئات المختلفة في المجتمعات، وبالتالي فإن تحقيق التوازن بين الفئات الأولى بالرعاية هو مبدأ أساسى في تنفيذ هذه الإستراتيجية، لذا يجب أن يتم التخطيط للمشروعات بعناية لتجنب الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن الاهتمام ببعض الفئات دون الأخرى، فيجب أن تكون المشروعات فى مجملها تقدم خدمات لأغلب الفئات الأولى بالرعاية حتى تتحقق مبادئ العدالة الاجتماعية.

■ المشاركة المجتمعية

المشاركة المجتمعية هي العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في تحديد الصعوبات والمشكلات التي تواجه حياته ومجتمعه، وكذلك في وضع الأهداف العامة لتنمية مجتمعه، وأفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف، ويؤدى هذا إلى مشروعات أكثر كفاءة، تُخطط بناء على الاحتياجات الفعلية لمجتمع المستفيدين، كما تعني هذه المشاركة مسؤولية الأفراد والجماعات وتمكينهم من المساهمة في تنمية مجتمعاتهم.

■ الاستفادة من المشروعات الجارية

قامت الجهات المختلفة داخل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتنفيذ العديد من مشروعات المسئولية المجتمعية، والتي كان لها أثر إيجابى علي المجتمعات المستهدفة، لذلك فإن الاستفادة من تلك المشروعات والبناء عليها وإيجاد نقاط التكامل فيما بينها، سيعظم الاستفادة من استراتيجية القطاع للمسئولية المجتمعية.

■ التعاون مع الشركاء من خارج القطاع

حيث أن العمل فى مجال التنمية المجتمعية يتطلب النظر إلى المشروعات من منظور شمولي، فإن ذلك يستلزم التعاون مع العديد من الجهات خارج نطاق قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أجل أن تضطلع كل جهة بمهامها التي هي مؤهلة ومنوطة بتنفيذها، ومن هنا ستأخذ الوزارة على عاتقها التواصل مع الشركاء من خارج القطاع ويتضمن ذلك الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من أجل ضمان تنفيذ المشروعات فى إطار تكاملى مما يحقق التنمية المستدامة.

١٢. المتابعة والتقييم

لمتابعة تحقيق الأهداف الواردة في الإستراتيجية، ينبغي صياغة مخطط واقعي لتقييم الأداء، وتحديد مؤشرات القياس (النوعية والكمية) بواسطة المؤشرات الإحصائية المقارنة، لذلك يأتي في إطار هذه الإستراتيجية ما يلي:

- تطوير وإطلاق مؤشر المسؤولية المجتمعية لشركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- الرصد والنشر الدوري لمؤشر المسؤولية المجتمعية، والذي يمكن أن يستخدم كأداة ليس فقط للقياس وإنما لتطوير السياسات وتوجيه البرامج والموارد.
- قياس أثر برامج المسؤولية المجتمعية على تنمية الفئات المستهدفة.
- ربط المؤشر بحوافز للشركات.

ختام

تعد المسؤولية المجتمعية أحد أهم الأدوات التي تؤثر بشكل فعال على تنمية المجتمع والاهتمام بفئاته الأولى بالرعاية، لذا يعد الهدف الرئيسي لإستراتيجية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هو المساهمة في تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وأدابه الفوارق الاجتماعية بين الطبقات_ وهو الهدف الذي تتطلع إليه الحكومة المصرية_ باستخدام أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

إن قطاع الاتصالات و علي مدار الاعوام الماضية، ساهم وبشكل فاعل في دفع عجلة الإنتاج والتنمية داخل جمهوريه مصر العربية ويشعر هذا القطاع دائما متمثلاً في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بحجم المسؤولية الملقاه علي عاتقه في دفع عجلة الإنتاج للإمام، مما يصب حتما في رفع مستوى معيشة الفرد داخل المجتمع المصري، وفي ظل التحديات التي يواجهها المجتمع، ارتأت الوزارة ضرورة توحيد الجهود في مجال المسؤولية المجتمعية داخل القطاع من أجل تنمية الفئات الأولى بالرعاية، وتعد هذه الإستراتيجية نتاج لتضافر جهود شركاء قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لرفع المعاناه عن الفئات المهمشة داخل المجتمع المصري، وهي نموذج للمشاركة المجتمعية الفاعلة والايجابية بين الحكومة والقطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني.

ولقد ادرکنا عند المضي قدما في وضع هذه الإستراتيجية أن دور الوزارة رغم كونه حجر الزاوية، إلا إنه يمثل ضلعا واحدا من اضلاع المشاركة المجتمعية وإنه لكي تكتمل تلك المنظومة كان واجبا علينا

ملحق ١: البرامج القومية المقترحة

الإدارة الإلكترونية للعمل الخيري والتطوعي والمسئولية المجتمعية

تضم شبكة الجمعيات الأهلية في مصر نحو ١٧٠٠٠ جمعية تمارس أنشطة متباينة في ١٧ مجال منها التعليم والثقافة والأعمال الخيرية والخدمية وغيرها من مناحي الحياة، وحيث أن هذه المؤسسات تمتلك من الموارد البشرية والخبرات والتواجد داخل المجتمعات الأكثر فقراً ما يمكنها من المساهمة في عملية التنمية بشكل فعال، فلا بد من أن تقوم الدولة بمسانده والتعاون مع هذا القطاع من أجل رفع كفاءته وضمان الاستغلال الأمثل للموارد من خلال أدوات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات .

أهداف المشروع :

- ربط كافة الشركاء في القطاع العمل الخيري والتطوعي من جهات اشرافيه وجهات مانحه وجهات اهليه ومترعين
- مساعدة أصحاب القرار في تقرير المسارات الإستراتيجية للعمل.
- بناء قاعدة بيانات شاملة تتضمن جميع التبرعات الواردة والصادرة من وإلى جميع الشرائح العاملة في القطاعات الأهلية.
- سرعة التواصل بين جميع الجهات والشرائح المستفيدة من خلال الربط الالكتروني.
- تنظيم وحفظ بيانات المنشآت، وسهولة الوصول إليها، وتسريع الإجراءات العملية.
- تحقيق التطوير والتوحيد والمرونة للأنظمة الآلية في الجهات والجمعيات الخيرية المستفيدة.
- توفير والاستغلال الأمثل للموارد التشغيلية المادية والبشرية لمجتمع العمل الخيري.
- تنمية موارد الدخل (التبرعات).
- صناعة الشفافية الكاملة للمشاريع من خلال جعل جميع البرامج متاحة للجميع.
- تدريب العاملين في قطاع العمل الخيري والتطوعي على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ملخص المشروع:

نظام الإدارة الإلكترونية للعمل الخيري والتطوعي والمسئولية المجتمعية هو نظام إدارة معلومات وموقع

الالكتروني، يهدف إلى ميكنة العمل في مجال العمل الخيري والتطوعي، وأيضاً ربط كافة الشركاء في هذا القطاع من جهات اشرافيه وجهات مانحه وجهات اهليه ومترعين، مما يساهم في تطوير ورفع كفاءة العمل الخاص بالمسئولية المجتمعية، وزيادة الموارد المالية للجهات الأهلية والخيرية، وتفعيل الشراكة الوطنية بين القطاع الخاص والمؤسسات الحكوميه ومنظمات المجتمع المدني. وقد قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالاتفاق مع المملكة العربية السعودية للتعاون في هذا المجال، حيث تمتلك المملكة نظام الخير الشامل والذي سوف تقوم بنقله الى مصر من خلال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وستقوم الوزارة بتحديد الاحتياجات طبقاً للواقع المصري من خلال التعاون مع كبرى مؤسسات المجتمع المدني، والاتحاد العام للجمعيات الأهلية، ووزارة التضامن الإجتماعي.

يبلغ عدد الأيتام في مصر نحو ١,٧ مليون نسمة حسب

رفع مهارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للأيتام

تقديرات اليونسيف (٢٠٠٩)،^{١١} بينما تقدر مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال رعاية الأيتام عددهم بما لا يقل عن ٣ مليون يتيم، وعاداً ما يخرج الأيتام من دور الأيتام دون تعليم جيد أو خبرة كافية، مما يؤدي بهم إلى مجرد قبول مصيرهم والاستسلام لفقهم، مما يزيد من فرص تحولهم إلى أشخاص يشكلون خطراً اجتماعياً واقتصادياً على المجتمع المصري، لذا يتبنى هذا المشروع إعداد الأيتام بمهارات تؤهلهم لمواكبة سوق العمل في القرن الحادي والعشرين، مما يوفر لهم فرص حياتية أفضل، ويوفر أيدي عاملة مدربة للشركات.

أهداف المشروع :

- رفع قدرات الأيتام فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات.
- توفير مستقبل أفضل للأيتام من خلال تأهيلهم لسوق العمل وتوفير أيدي عاملة للشركات.
- توفير فرص معرفية أوسع للأيتام لمواكبة ما يحدث حول العالم مما ينمي ويصقل مهاراتهم المختلفة.
- إطلاق الطاقة الإبداعية والابتكارية للأطفال والشباب.
- التأهيل التكنولوجي لدور الأيتام من خلال الأجهزة والبرامج والإنترنت.
- تجنب المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية التي يمكن أن تنجم عن عدم الاهتمام بهذه الفئة وعدم تأهيلهم لسوق العمل.

١١ - UNICEF statics (2009), available from http://www.unicef.org/infobycountry/egypt_statistics.html

يتم هذا المشروع بالتعاون بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والشركات ومؤسسات المجتمع المدني، لإمداد دور الأيتام بأجهزة الحاسب الآلي والبرامج والإنترنت، وتدريب الأيتام على المهارات الأساسية للحاسب الآلي وإدخال البيانات، وإطلاق طاقتهم الإبداعية والإبتكارية من خلال تنظيم المسابقات وخلق مناخ محفز على المعرفة والتعلم والابتكار، ومن المقترح أن يتم توفير الحواسيب الآلية من خلال تبرع شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات متعددة الجنسيات بالأجهزة التي يتم استبدالها بشكل دوري، كما تقوم الوزارة والشركات ومؤسسات المجتمع المدني مجتمعين بتولى التدريب (حيث تتكفل الوزارة بجزء من التدريب بالاستفادة من البرامج المتعددة التي تقوم بها الوزارة في مجال التدريب مثل إعداد المدربين بمراكز معلومات المحافظات، ومنحة المعهد القومي للاتصالات لخريجي كليات الهندسة، وغيرها)، وتقوم الشركات ومؤسسات المجتمع المدني بالتبرع بجزء من التدريب، ويتم التنسيق مع الشركات سواء داخل القطاع أو خارجه من أجل توفير فرص عمل للشباب في سن العمل والذين تم تأهيلهم بشكل جيد، وتطلق الوزارة المسابقات المختلفة لتشجيع الأيتام على استخدام تكنولوجيا المعلومات من أجل المعرفة، وإطلاق الطاقات الإبتكارية والتعرف على أفضل الكوادر.

التدريب والتأهيل من أجل فرصة عمل أفضل لذوي الإعاقة

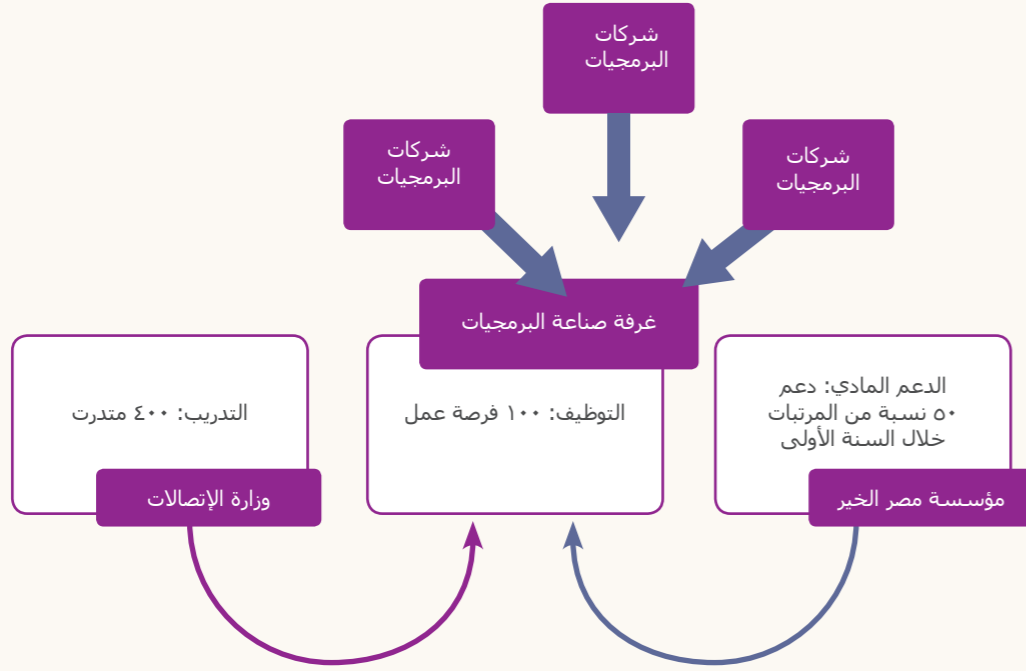
من أجل ضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على فرص متكافئة للعمل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من المجالات بما يتناسب مع مؤهلهم الدراسي وتأهيلهم المهني بهدف تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من بلوغ أقصى قدر من الاستقلالية وتحسين جودة الحياة لهم، أطلقت الوزارة مشروع «التدريب والتأهيل من أجل فرصة عمل أفضل لذوي الإعاقة»، كمشروع تجريبي لتدريب ذوي الإعاقة على مهارات بعينها بناء على احتياجات شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتهدف الوزارة إلى التوسع في تلك المبادرة لتشمل الوظائف المطلوبة في المجالات المختلفة والتي يساهم تدريب ذوي الإعاقة باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات على الالتحاق بالعمل بها.

أهداف المشروع :

- تأهيل ذوي الإعاقة من خلال التدريب على مهارات مطلوبة في سوق العمل.
- تشجيع الشركات على توظيف ذوي الإعاقة، كونهم أشخاص منتجين.
- خلق قيمة سوقية للأفراد من ذوي الإعاقة حتى يتمكنوا من المنافسة في سوق العمل.
- فتح أسواق عمل للأشخاص ذوي الإعاقة و تعزيز فرصهم في مباشرة العمل.

ملخص المشروع:

بالشراكة مع غرفة صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومؤسسة مصر الخير، ومؤسسة دايزين، تقوم الوزارة حالياً بتنفيذ المرحلة الأولى والتجريبية من هذا المشروع، حيث تقوم الوزارة بتدريب ٤٠٠ شخص من ذوي الإعاقة على التسويق الهاتفي، إدخال البيانات، واستخدام تكنولوجيا المعلومات في الأعمال الإدارية، وهى الأعمال التي حدتها الشركات بالتعاون مع غرفة صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتي يمكن أن تقوم الشركات بتوظيف نحو ١٠٠ شخص من ذوي الإعاقة المؤهلين في هذه المجالات، وتقوم مؤسسة مصر الخير بتحمل جزء من رواتب الأشخاص الذين تم اختيارهم للتوظيف خلال السنة الأولى تتناقص تدريجياً وتعوض من قبل الشركات، وذلك لتشجيع الشركات على توظيف ذوي الإعاقة في بادئ الأمر حتى تلمس الشركات كفاءتهم وقدرتهم على العمل كغيرهم من غير ذوي الإعاقة، وتزعم الوزارة وبناءً على نتائج هذه المرحلة التجريبية إلى التوسع في هذا المشروع كمشروع قومي يشمل التوظيف في مجالات متعددة.



مشروع التدريب والتأهيل من أجل فرصة عمل أفضل

تحسين الفرص التعليمية في المناطق النائية

بعد التسرب من التعليم هو أحد المشكلات التي تواجه المجتمع المصري وخاصة في المناطق الريفية الفقيرة والمناطق النائية، وتبلغ نسبة المتسربين من التعليم حوالي ٢٠٪ في التعليم الابتدائي والإعدادي^{١٢}، لذلك تعد المدارس المجتمعية والتي تقوم علي نظام الفصل الواحد والتي تُدار فيها العملية التعليمية بطريقة تتناسب مع الظروف المجتمعية والاقتصادية للأطفال في تلك المناطق، والتي يعتمد فيها كثير من الآباء علي مساعدة أبنائهم في العمل في الزراعة وغيرها من الأنشطة، أهم الوسائل التي تُحد من التسرب من التعليم، وبالتالي الحد من الأمية والتي تُعد إحدى التحديات ذات الأولوية علي أجندة الحكومة المصرية.

لذا ومن أجل توفير فرص تعليمية متساوية لهؤلاء الأطفال يهدف هذا المشروع إلي إعداد هذه المدارس بما يلزم من أدوات تكنولوجيا المعلومات، وتوفير التدريب اللازم للميسرين.

أهداف المشروع :

- توفير فرص تعليمية متساوية للأطفال في المدارس المجتمعية كغيرهم من الأطفال في المدارس النظامية.
- إتاحة مراكز للتدريب واستخدام الحاسب الآلي لطلاب المدارس المجتمعية.
- تدريب الميسرين علي تكنولوجيا المعلومات من أجل تدريب الأطفال علي المهارات الأساسية للحاسب الآلي.

ملخص المشروع:

يبلغ عدد المدارس المجتمعية نحو ٤٥٠ مدرسة، بها ١٤٠٠٠ طفل، و٩٠٠ ميسرة، ومن المقترح أن تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتوفير جزء من التدريب من خلال اشتراط أن يعمل الدارسين في منحة إعداد المدربين بمراكز معلومات المحافظات التي يقدمها معهد تكنولوجيا المعلومات، وخريجي كليات الهندسة الدارسين في منحة المعهد القومي للاتصالات لمدة ثلاثة أشهر (مقابل المنحة) بأجر مخفض تتحمله الشركات في تدريب الميسرين، ومتابعة تدريبهم للطلاب داخل المدارس المجتمعية، وتقوم الهيئة القومية للبريد بتوفير غرفة للتدريب واستخدام الحاسب الآلي في فروعها المنتشرة علي مستوي الجمهورية وطبقاً للاحتياج، ذلك بالإضافة إلي إمكانية استخدام بيوت التكنولوجيا ومراكز الشباب في التدريب.

١٢- التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع- تحليل فريق تقرير الرصد العالمي بناء على أرقام معهد اليونسكو للإحصاء (2012)

رقمته المناهج لذوي الإعاقة

مما لا شك فيه أن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يمكن أن تحقق نقلة نوعية في حياة ذوي الإعاقة من عدة جهات منها تيسير العملية التعليمية لهم، وتأتي رقمته المناهج علي رأس الأدوات التي تساهم بشكل كبير في رفع مستوى العملية التعليمية لهذه الفئة، وقد قامت الوزارة بالفعل برقمته بعض المناهج لذوي الإعاقات البصرية والسمعية كمشروع تجريبي للتعرف علي مدي تأثيرها علي العملية التعليمية لذوي الإعاقة وقياس نجاح التجربة قبل تعميمها، وقد أثبتت هذه التجربة نجاحاً كبيراً مما دعى الوزارة إلي وضع رقمته المناهج لذوي الإعاقة ضمن إستراتيجيتها للمسئولية المجتمعية، كما قامت الوزارة بالفعل بإمداد كافة مدارس التربية الخاصة (المكفوفين) بالأجهزة والبرامج الناطقة حتي تصبح معدة لتطبيق رقمته المناهج بها، وجرى التأهيل التكنولوجي لكافة مدارس الصم ضعاف السمع في العام ٢٠١٣/٢٠١٤، لتوفير نفس الفرصة التعليمية الميسرة لذوي الإعاقات السمعية.

أهداف المشروع :

- توفير فرص تعليمية لذوي الإعاقة متساوية مع الطلاب من غير ذوي الإعاقة.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات لرفع كفاءة العملية التعليمية لذوي الإعاقة وتيسيرها لهم.
- رقمته كافة المناهج الخاصة بذوي الإعاقات البصرية والسمعية.

ملخص المشروع:

يتم هذا المشروع علي عدة مراحل تتلخص فيما يلي:-

- تعميم المناهج التي تمت رقمتها بواسطة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات علي كافة مدارس التربية الخاصة (المكفوفين ومدارس الصم وضعاف السمع) وذلك بالتعاون بين الوزارة ووزارة التربية والتعليم.
- رقمته باقي المناهج وهي مرحله تساهم فيها شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالبرامج اللازمة ومكتبة الإسكندرية بالتنفيذ.
- تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بعمل القاموس الإلكتروني للغة الإشارة الموحدة، والذي يتم تطويره بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وذلك لتعميمه علي كافة مدارس الصم وضعاف السمع.

الابتكار من أجل المجتمع

يعد الابتكار هو أحد السبل الهامة لإيجاد حلول للتحديات المختلفة التي يواجهها المجتمع المصري، وحيث أن مصر تمتلك موارد بشرية مؤهلة وعلى قدر عال من الكفاءة في مجال تطوير البرمجيات_ وهى أساس الابتكار، ترمع الوزارة إلى تشجيع تطوير أفضل التطبيقات التكنولوجية لمواجهة التحديات المجتمعية المختلفة عن طريق مسابقة سنوية للابتكار من أجل المجتمع، بحيث تتناول المسابقة مشكلة مجتمعية كل عام مثل ترشيد المياه ونظم الإدارة الذكية، وترشيد الطاقة، وغيرها من التحديات التي تواجه المجتمع والتي يمكن أن تساهم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مواجهتها بتكلفة قليلة، ذلك بالإضافة إلى استمرار مسابقة تمكين «لتطوير البرامج وتطبيقات الهواتف المحمولة من أجل تمكين ذوي الإعاقة» والتي تم إطلاقها خلال العام ٢٠١٢/٢٠١٣ بشكل سنوي.

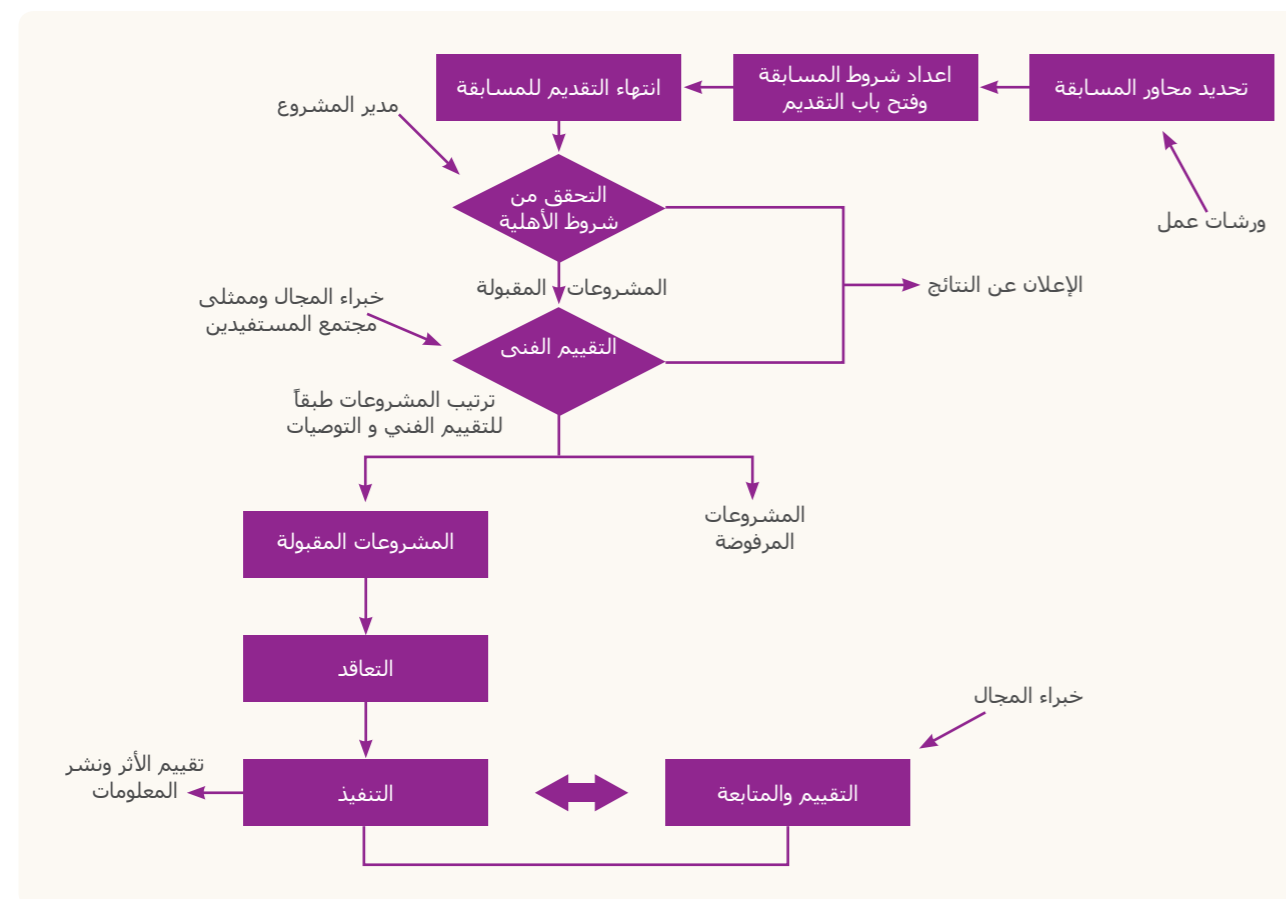
أهداف المشروع :

- تطوير الابتكار في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لمواجهة التحديات التي تواجه المجتمع.
- خلق أسواق جديدة لتكنولوجيا المعلومات مثل تمكين ذوي الإعاقة ، والتي تعد سوق إقليمية.

ملخص المشروع:

تطلق وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالشراكة مع شركات القطاع دعوة لتقديم النماذج نصف الصناعية الإبتكارية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لحل مشكلات بعينها، يتم الاتفاق عليها بحيث تتماشى مع أولويات الدولة فيما يخص التنمية المجتمعية، وتتولى الشركات تقديم الدعم الفني والمالى لتمويل المنتج نصف الصناعي حتى يصل إلى منتج في السوق، ويتم تحديد محور المسابقة كل عام بالتعاون مع مجتمع المستفيدين، ومطوري التكنولوجيا والخبراء في المجالات المختلفة، على أن تستمر الوزارة في إطلاق مسابقتها السنوية تمكين والخاصة بتطوير البرامج وتطبيقات الهواتف المحمولة لتمكين ذوي الإعاقة.

دورة العمل في مسابقة الابتكار من أجل المجتمع



قاعدة بيانات وبوابة بنوك الدم وغرف العناية المركزة والحضانات

يواجه العديد من المواطنين صعوبات جمة في الحصول على الدم اللازم لمواجهة مختلف حالات الطوارئ، ويكون ذلك في معظم الأحوال نتيجة عدم الكفاءة في توزيع أكياس الدم بين بنوك الدم والمستشفيات المختلفة، كما يعاني العديد من المرضى والأطفال المبتسرين من عدم توافر غرف العناية المركزة والحضانات.

وتهدف الوزارة من خلال هذا المشروع إلى إنشاء قاعدة بيانات تضم كافة بنوك الدم الموجودة بالجمهورية بحيث تتابع حالة كل بنك من توافر الدم بفصائله المختلفة أولاً بأول وعرض النتائج عبر بوابة على الانترنت (Portal)، وأيضاً تطبيق على الهواتف المحمولة يتيح التواصل بين الأشخاص الراغبين في التبرع بالدم والأشخاص الذين يحتاجونه، وأيضاً توفر للمرضى معلومات عن غرف الرعاية المركزة والحضانات المعدة لإستقبال المرضى.

ملحق ٢

الجهات المشاركة فى تطوير الإطار العام للإستراتيجية

مؤسسات المجتمع المدنى	الشركات	الجهات التابعة للوزارة
غرفة صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	شركة موبينيل	الصدوق المصري لتكنولوجيا المعلومات
جمعية اتصال	شركة اتصالات	هيئة البريد المصري
جمعية الحاسبات	شركة هاواي	مرفق تنظيم الاتصالات
جمعية إنترنت مصر	شركة أوراكل	معهد تكنولوجيا المعلومات
	شركة ميكروسوفت	المعهد القومى للاتصالات
	شركة جوجل	الشركة المصرية للاتصالات
	شركة سيسكو	
	شركة القرى الذكية	
	شركة أي بي إم	

- توفير خدمة الاستعلام للمواطنين الباحثين عن دم جاهز للاستخدام في حالات الطوارئ.
- توفير خدمة التواصل بين المتبرعين بالدم والراغبين فى الحصول عليه.
- تحسين كفاءة منظومة بنوك الدم في مصر.
- تشجيع المواطنين على التبرع بالدم.
- توفير معلومات بصورة سهلة وميسره عن أماكن الحضانات وغرف الرعاية المركزية الجاهزة لاس تقبال المرضى والأطفال المبتسرين.

ملخص المشروع:

يقوم المشروع على التعاون بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة الصحة والسكان بشأن توفير المعلومات المختلفة الخاصة ببنوك الدم المختلفة والحضانات وغرف العناية المركزية، وإنشاء تطبيق على الهواتف المحمولة لتيسير التواصل بين راغبي التبرع بالدم والمحتاجين له، ثم إنشاء بوابة معلومات إلكترونية على الانترنت تسمح بمستويين لتبادل ونشر المعلومات:

المستوى الأول خاص ببنوك الدم لمتابعة رصيد البنوك المختلفة وبحث سبل زيادة كفاءة البنوك، والمستوى الثاني خاص بالمواطنين لمتابعة موقف كميات الدم الموجودة في كل بنك لتيسير العلاج على المواطنين ومزود بمعلومات عامة عن التبرع بالدم وعناوين بنوك الدم المختلفة، ويمكن تطوير المشروع عن طريق متابعة غرف العناية المركزية وحضانات الأطفال المتاحة وتوفير معلومات مماثلة عنها لتحسين الخدمة الطبية المقدمة للمواطنين.

الدمج المالي للفئات الاولى بالرعاية باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات و منافذ البريد

تقوم العديد من الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني بتقديم الإعانات إلى الفئات الأولى بالرعاية، وحيث أن الهيئة القومية للبريد أحد اعرق الهيئات الحكومية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للاماكن النائية والفئات المهمشة في المجتمع المصري، بالإضافة إلى تبعيتها لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مما يزيد المسؤولية المجتمعية للهيئة للمساهمة في المبادرات التي ترعاها الوزارة والتي تهدف لخدمة الفئات الاولى بالرعاية لها العديد من الفروع المنتشرة فى كافة المحافظات، لذا يمكنها المساهمة فى توصيل الدعم المادى بصورة ميسرة إلى الفئات المستحقة وتجنب ازدواجية تلقى الإعانات.

أهداف المشروع :

- الربط بين قواعد بيانات المستهدفين بالإعانات المادية او القروض لدى الجمعيات الاهلية التي تعمل في مجال تأهيل الفئات الاولى بالرعاية وذوي الاعاقة وبين نظم الخدمات المالية فى مكاتب البريد حتى يتم صرف هذه الاعانات لمستحقيها والاستفادة من انتشار البريد المصري في جميع انحاء الجمهورية مما يوفر الجهد والمال لتلك الفئات.
- استغلال مكاتب خدمات البريد واستخدامها الاستخدام الامثل للمساعدة في الخدمات المجتمعية ورفع المعاناة عن الفئات الاولى بالرعاية.

ملخص المشروع:

تسهيلا على الفئات الاولى بالرعاية التي تقوم بتلقي الاعانات من الجمعيات الاهلية بصفة دورية، تقوم الهيئة القومية للبريد بمشروع يهدف لربط قواعد البيانات الخاصة بالجمعيات الأهلية بشبكة معلومات مكاتب خدمات البريد المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية.

جدير بالذكر، أن أغلب الجمعيات التي تعمل في هذا المجال تحرص على انشاء مقراتها في مراكز المحافظات لتسهيل المعاملات مع الجهات الحكومية، مما يضطر متلقي الإعانة إلى الذهاب شهرياً لتلك الجمعيات في مراكز المحافظات والتنقل لمسافات كبيرة أحياناً، ومنهم المريض وغير القادر.

لذا تتيح فكرة هذا المشروع الفرصة لمتلقي الاعانات استلام مستحقاتهم عن طريق أقرب مكتب بريدي لمحل إقامتهم، مما سيوفر الكثير من الجهد والمال والوقت عليهم نظراً لانتشار تلك المكاتب على مستوى جميع قرى ونجوع مصر، ويتم ذلك بالتعاون بين الهيئة القومية للبريد ومؤسسات المجتمع المدني.



